لهما فلا نسلم ان يكون مبدءيهما متغايرين فان الامور الانزاعية وان كانت متباينة يجوز ان يكون مبدء
انزاعها هو ذات الموصوف بها الا ترى الى الكرة البسيطة فانها تنتزع منها دوائر مختلفة متباينة بالفروض
كالمنطقة وباقي حسبما الجهتي القطبين فان مبادي انزاعها انما تكون ذات البسيطة للكرة وبالجملة لم يظهر لنا
الان وجه وجيه لتصحيح كلام الشيخ بل كانه كلام سفسطي مغالطي مبني على اصطلاح جسيم في ان الاستعداد في
الاجسام انما يستند الى امر قابل غير الصورة والفعلية تنسب اليها وهذا اصطلاح محض لا يعبأ به في
المقام البرهاني الحكمي فعليك بالتحقيق والتدقيق لتنقطع حبل التقليد **قوله** فالجواب ان النفس الا
اه **اقول** حاصل الدليل المقام على اثبات الهيولى في الاجسام انها بالنظر الى ذاتها تعرض لها القوة
والفعلية فان الاجسام بالنظر الى اتصالها بالفعل وبالنظر الى السواد والبياض وسائر الهيئات
العارضة الفارقة تعرض لها الاستعداد فالذات مبدء للجهتين ولا يكون مبدءيهما واحدا
فلا بد من تعدد هما وهما في الذات وهو يستلزم تركبهما من الهيولى والصورة كما عرفت وحاصل النقض
لزوم التخلف فان الدليل جار في النفس ضرورة كونها بالفعل من جهة الذات وبالقوة من جهة
الافعال مع ان المدعى وهو التركب من الهيولى والصورة متخلف ضرورة بساطتها في نفسها وحاصل
الدفع ان الدليل ليس بجار فيها فان كلام الشيخ في هذا الدليل ان الاجسام بالنظر الى ذواتها مستعدة
للقوة والفعلية كما مر بيانه فيلزم التركيب في ذاتها وليست النفس كذلك فانها بالنظر الى ذاتها على الفعلية
التجرد ليست فيها جهة القوة واما القوة بالنظر الى افاعيلها فهي عارضة لها من جهة البدن واذا
انسلخت عنه تمنع عنها صدور الافعال الخارجة عنها فهي مادية لا من جهة الذات بل من جهة
الافعال وما دام تنها البدن وهو ان لم يكن داخلا فيها للنفس كالمعروض لها وهذا القدر من العلاقة
يكفي المادية من جهة الافعال فلا يرد ما اورد عليه بان الدليل يقتضي التركيب وهو خارج فيها
مع تخلف المدعي فلو كان مقدماته مستندة لوجود المادة اعم من ان يكون داخلا في الاجسام
او خارجة عنها فلا يكفي المطلوب وجه يتعدم الورود وان مقصوده اثبات التركيب فيها والد
كما قررنا ممتنع لو ليس الدليل كما قرر جار في النفس كما اوضحناه **قوله** وهذا الاصل اه

اي باصل ان فعله تعالى كل شيء يرجع الى الالتيا او قوة شيء يرجع الى المادة مندفع الشبهة الثنوية اما الشبهة
فتقريرها ان الشرور كلها واقع في العالم والله تعالى جواد محض لا يصدر عنه الا الخيرات فلا بد لصدور الشرور من
خالق آخر كما قال به الثنوية ايضا من ان خالق الخيرات يسمى يزدان وخالق الشرور اهرمن لعنهم الله تعالى
ودمرهم تدميرا واما وجه الاندفاع فهو ان مقصود الباري تعالى من خلق العالم هو ايجاد الخيرات فقط
وصدور الخيرات في المادة باجمعها لا يتأتى الا بصدور بعض الشرور فان مادتنا لا تنفعل ولا تقبلها الا ما جر الى
ذلك البعض وهو قليل بالنسبة اليها والجواد المحض لا يترك الخير الكثير بعروض الشر القليل فمن هذه الجهة صارت
الشرور مخلوقة بالعرض من جهة المادة ولا باس في صدورها بهذه الجهة من المبدء الاقدس عن الشرور فان
التقديس انما هو من جهة قصد الشرور بالذات ولم يوجد ذلك فاندفعت الشبهة بهذا التقرير المختصر عند اللبيب
ولا بد علينا ان نفصله تفصيلا اما تكميلا للخواطر القاصرين وتشحيذا للاذهان الكاملين فنقول ان العوالم
المقسمة الفعلية على خمسة انواع خير محض وما كان الخير فيه غالبا وشر محض وما كان الشر فيه غالبا وقسم
خامس يكون الخير والشر فيه متساويين واذا قد ثبت في مقامه ان الله تعالى جواد حكيم لا يترك ذرة
من الخير ولا يقصد الشرور لذات ذرة ما فالحكمة والجود اقتضت خلق العالم الاول فخلقه اولا وهو
عالم العقول والنفوس الفلكية وايضا قد اقتضت لخلق العالم الثاني وهو ما وراءهما مقصوده من خلق هذا
العالم ايجاد الخير الكثير والشر القليل انما يعرضه بحسب لواحق المادة كما لو جاء وهذا معنى قول الشيخ ان الشر
داخل في القدر بالعرض وهذا الشر من جهة انه ينقص الى الخير الكثير كانه لا شر فلم يلزم مفسدة الثنوية من خلق
هذا العالم بل يجوز ان يكون هذا الشر القليل قد انمحى عن نظرية اذ تغلبه احد الضدين قد يمحى الضد الآخر
الا ترى ان صاحبة الخد وحسن الوجه اذا وقع نقطة سوداء تكمل فيه حسنها بل يزيد في الحسن قال بعض الحكماء
الاكثر في العالم العلوي وانما الشر في العالم السفلي بالقياس لبعضها الى البعض فالصادر من العالم العلوي
لا شر فيه فلا توجه اليه زعم الثنوية ايضا **قوله** ثم ينقل الكلام بالنظر الى مادة المادة اه اشارة الى
استحالة اخرى سوى ما ذكر اولا من انه يلزم ان يكون للمادة مادة وقد تمنع الاستحالة بان الحكم يجوز
ان يكون تسلسل المتعاقبات ويدفع بان المادة لا بد ان تجتمع مادة المادة فانها قابل لها والقابل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)